



## مقاربات ومداخل لتطوير منهاج مادة التربية الإسلامية تقرير يوم دراسي

### متابعات

ذ. لحسن شعيب

نظّم كل من المركز الدولي للأبحاث والدراسات التربوية والعلمية والجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، يوما دراسيا في موضوع: "منهاج مادة التربية الإسلامية في منظومة التربية والتكوين: مقاربات ومداخل للتطوير"، بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بالقنيطرة يوم السبت 22 رجب 1437 / 30 أبريل 2016. تميز بحضور الدكتور فؤاد شفيقي مدير المناهج بوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ورئيس شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن طفيل الدكتور محمد بلحسان، والدكتورة مريم أيت أحمد رئيسة مركز إنماء للأبحاث والدراسات المستقبلية، ونخبة من الخبراء وأساتذة التعليم العالي بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، ومفتشي المادة وأساتذتها، وباحثين متخصصين. عرف اليوم الدراسي جلسة افتتاحية وجلستين علميتين؛ قدمت فيها المحاور الآتية:

- قراءة في السياق العالمي والمحلي للدعوة إلى مراجعة مناهج التربية الإسلامية؛
  - كرونولوجيا مادة التربية الإسلامية في المنهاج التعليمي المغربي وآفاق للتطوير؛
  - تشخيص تمثيلات المجتمع والفاعلين التربويين حول مضامين مادة التربية الإسلامية في المغرب؛
  - قراءة وصفية تحليلية لمنهاج العلوم الشرعية بالتعليم الأصيل وآفاق التطوير؛
  - قراءة وصفية تحليلية لمنهاج التربية الإسلامية: المفردات والمقاربات البيداغوجية؛
  - مداخل منهجية لمراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية.
- تلاها تعقيب علمي بعد كل مداخلة؛ ونقاش علمي مستفيض من قبل الباحثين وخبراء المادة ومفتشيها.
- وبعد مراجعة ملخصات مقرري الجلسات؛ وبناءً على نتائج أشغال هذا اليوم الدراسي المتميز فإن لجنة صياغة التقرير النهائي تقدم التوصيات الآتية:

## أولاً: مبادئ في المراجعة:

1. التأكيد على دور مادة التربية الإسلامية كمادة تعليمية تربية في المنهاج التربوي المغربي؛ وأهميتها في بناء القناعات وتأسيس وتأسيس وتأسيس وتصيخ التصورات، والإعداد للسلوك المعتدل والمتوازن في الحياة الفردية والجماعية.
2. الحديث قائم عن مادة التربية الإسلامية وليس التربية الدينية؛ وهو ما تشهد له الوثائق المنهجية للمادة منذ مراحلها الأولى؛ ثم نتيجة دراسة علمية ميدانية؛ فليس هناك حاجة قائمة لتغيير الاسم.
3. واقع منهاج مادة التربية الإسلامية وتدرسيها ليس معزولاً عن الإشكالات التي تعيشها المناهج والبرامج في المنظومة التعليمية المغربية.
4. إن عملية ترسيخ وتقويم القيم لا ينبغي أن تظل اختصاصاً حصرياً لمادة التربية الإسلامية، بل ينبغي أن يتولى هذا العبء جميع المواد الدراسية والمؤسسة التعليمية بكافة أطرافها. في إطار رؤية واضحة ومشروع متكامل. (المراجعة الشاملة للمنهاج التربوي وفق رؤية نسقية ومتكاملة).
5. تجديد التخصص الشرعي بالجامعات شرط أساس لحصول التغيير في ممارسة الأساتذة الذين تلقوا تكويناً شرعياً لسنوات في الجامعات.
6. قيام الإصلاح الهادف على البحث التربوي الرصين القائم على التشخيص الدقيق لحالة المادة من حيث الممارسة اليداكتيكية في الفصول. من هنا ينبغي تأسيس البحث التربوي بين أساتذة المادة ومفتشيها.

## ثانياً: مداخل إجرائية للمراجعة:

1. تشخيص واقع المادة من أجل تحديد وضعيتها ومكانتها بين المواد المكونة للمنهاج؛
2. التنصيص على الكفايات الممتدة أو العرضانية *compétences transversales* بين المادة والمواد الأخرى المشكلة للمنهاج (منهاج مترابط)؛
3. حضور المادة في جميع الامتحانات الإشهادية الجهوية والوطنية؛ خاصة السنة الثانية بكالوريا بجميع الشعب الأدبية والعلمية والتقنية؛ والرفع من الغلاف الزمني والمعاملات؛ كفيل بتصحيح تمثلات المتعلمين والفاعلين التربويين جميعاً تجاه المادة وأسائرتها؛
4. تحيين وتطوير الأطر المرجعية للمادة في مختلف المستويات؛ إذ الوضعية الحالية أن الأطر المرجعية تقتصر على مستويات الامتحانات الإشهادية؛

5. إعادة الاعتبار لتكوين أساتذة المادة وفق هندسة تكوين علمية ومتينة في ديداكتيك المادة وعلوم التربية وعلم النفس التربوي.. بواسطة تكوين أساس يعتمد على هندسة تكوينية حديثة ومتطورة؛ وهذا يقتضي تقويم تجربة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين والوقوف على الإنجازات والإخفاقات وتشخيص الصعوبات والعوائق من أجل تطوير هذه المراكز للقيام بأدوارها المنوطة بها؛
6. التلاؤم بين التكوين الأساس للمدرسين وبين التكوين المستمر في اتجاه المهنة التي تقتضي استقلالية ومسؤولية وتعاوناً مهنيًا بين المدرسين وحضورا وانخراطا داخل المؤسسة كفريق تربوي؛
7. إعداد الأساتذة المكونين الأكفاء وتأهيلهم لمهمتهم التأطيرية؛ وحبذا وضع إطار مرجعي ينظم هذه العملية لما لها من أثر بالغ على مخرجات هذه المراكز.
8. إنتاج كتب مدرسية بمنطق جديد، يراعي بيداغوجيا الكفايات، وذلك على مستوى بناء التعليمات على أنشطة تعليمية تعليمية، وعلى وضعيات مشكلة تمتح من السيرة النبوية ومن أسباب النزول وأسباب الوجود، وتعارض النصوص والواقع.
9. على مستوى الشكل: المزاوجة بين الورقي والرقمي. فحاليا يتجه المورد الرقمي في اتجاه تنويع الممارسات ووضعيات التعلم كلما دعت الحاجة البيداغوجية، ويمكن الحديث عن دوره المكمل للكتاب المدرسي أكثر منه الحديث عن اختفاء للكتاب المدرسي.
10. تأهيل لجن التأليف ووضع دفتر تحملات خاص يشترط الخبرة العلمية والمنهجية والميدانية لأعضائها رغبة في تجويد المنتج التربوي؛ فالممارسة الميدانية كشفت الكثير من القصور في بعض التجارب في التأليف المدرسي ( التخلص من الريع في التأليف وإنتاج الكتب المدرسية والاحتكام للكفاءة والخبرة العلمية).
11. التركيز على وظيفية المعرفة الشرعية وملاءمتها في التأليف وإنتاج الكتب؛ بدل الزخم المعرفي الحاصل في المقررات الحالية (نموذج الثانوي الإعدادي: أربعون درسا في الوحدات؛ وعشرة دروس في دعامي القرآن الكريم والحديث الشريف (المجموع 50 درسا).
12. ضرورة النهوض بالتعليم الأصيل في الأسلاك الثلاث والعمل على تطويره بما يحترم حق المتعلم في التوجيه والاختيار.

جعلت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 من مبادئها " نهج حكمة ناجعة في تصور الإصلاح، وريادته وتدبير تنفيذه، وتوفير مستلزمات تحقيق أهدافه، وتبعية إنجازها"<sup>1</sup>؛ وهذا المبدأ تكون قد مارست نقدا صريحا لوضع سابق غابت فيه معايير الحكامة في اتخاذ القرار وتدبير تنفيذه.

ولما كان من أهم القرارات المتخذة على مستوى المناهج التعليمية بعد اعتماد الرؤية الاستراتيجية: "مراجعة منهاج مادة التربية الإسلامية" من السنة أولى ابتدائي إلى السنة الثانية باكوريا؛ وجب على مختلف الباحثين أن يتبعوا هذا القرار ومختلف إجراءات تدبيره بعلمية وموضوعية بعيدا عن مختلف التحيزات.

وإذا كانت "سيروية اتخاذ القرار، في مجال السياسة التربوية، تتمثل منهجيا في المراحل المتعاقبة: تحديد القضية، وضع السياسات، اختيار الاستراتيجيات، الإجراءات المتخذة والنتائج التي يتعين تقويمها... كما تكشف هاته السيروية عن عقلانية متعددة الأبعاد"<sup>2</sup>. سيسعى هذا المقال إلى تتبع مختلف مراحل هذا القرار وتنفيذه إلى حدود بداية شهر أكتوبر 2016، من خلال تحليل مختلف دوافع القرار وتقويم مختلف مستويات تدبير القرار وتنفيذه من خلال معايير الحكامة والجودة التي أرسها الرؤية الاستراتيجية ومرجعياتها.

### أولا: كرونولوجيا إصدار القرار ومختلف تدبيراته

#### 1. بلاغ القصر الملكي حول التربية الدينية:

صدر بتاريخ 6 فبراير 2016 بلاغ للقصر الملكي عقب انعقاد المجلس الوزاري بمدينة العيون والذي قدم فيها الملك تعليماته لكل من وزيريه في التربية الوطنية والتكوين المهني والأوقاف والشؤون الإسلامية "بضرورة مراجعة مناهج وبرامج مقررات تدريس التربية الدينية، سواء في المدرسة العمومية أم التعليم الخاص، أم في مؤسسات التعليم العتيق، في اتجاه إعطاء أهمية أكبر للتربية على القيم الإسلامية السمحة، وفي صلبها المذهب السني المالكي الداعية إلى الوسطية والاعتدال، وإلى التسامح والتعايش مع مختلف الثقافات والحضارات الإنسانية".

كما شددت التعليمات "على أن تركز هذه البرامج والمناهج التعليمية على القيم الأصيلة للشعب المغربي، وعلى عاداته وتقاليده العريقة، القائمة على التثبث بمقومات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد مكوناتها، وعلى التفاعل الإيجابي والانفتاح على مجتمع المعرفة وعلى مستجدات العصر"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء، رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030، ص: 8.

<sup>2</sup> - محمد السوالي، السياسات التربوية: الأسس والتدبير، ص: 44.

<sup>3</sup> - بلاغ القصر الملكي حول المجلس الوزاري بمدينة العيون بتاريخ: 26 ربيع الثاني 1437 هـ، الموافق 6 فبراير 2016 م.